"الدبلوماسية العراقية حيال العالم العربي قبل عام ٢٠١٨"

"دراسة تحليلية"

ا.م.واياد عبدالكريم مجيد(*) م.د. برهان علي محمد(**)

المستخلص

الحديث عن الدبلوماسية العراقية حيال العالم العربي بعد عام ٢٠٠٣، يعني الحديث عن مرحلة مفصلية ومهمة في تاريخ العراق الحديث، إذ مثلت هذه المرحلة انعطافة مهمة في تاريخ الدبلوماسية العراقية حيال محيه العربي، فقد ارتبطت هذه المرحلة بحدث مهم \في تاريخ الامة العربية، الا وهو احتلال العراق وتغيير نظامه السياسي.

وتميزت االدبلوماسية العراقية خلال المدة التي تلت عام ٢٠٠٣، بإشكاليات كبيرة أفضت إلى الكثير من الإخفاقات الواضحة في انجاز المستوى المطلوب من مهام الدبلوماسية العراقية الجديدة، بسبب الإشكاليات التي أملتها قاعدة المحاصصة بشكلها الواسع، لاسيما في المجال السياسي، من شروط اضعفت العمل السياسي الخارجي، فضلاً عن استمرر التنازع في الصلاحيات الدستورية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، كما أن الدبلوماسية العراقية عانت خلال المدة الماضية من تضارب الرؤى السياسية التي تمثل وجهات النظر المختلفة للقوى السياسية العراقية المشاركة في السلطة إزاء العديد من المتغيرات الرئيسة التي تحكم السياسية الخارجية العراقية وتحدد نوعية العلاقات الدولية.

(*) كلية القانون والعلوم السياسة وكلية الادارة والاقتصاد، جامعة كركوك.

(**) كلية القانون والعلوم السياسة وكلية الادارة والاقتصاد، جامعة كركوك.

إلا إن الدبلوماسية العراقية لم تخل من الانجازات خلال المدة الماضية ويبدو أنها ستتعزز خلال المرحلة اللاحقة لا سيما في ظل بروز قوى سياسية جديدة وحراك سياسي جديد قائم على أساس قناعة تدفع باتجاه التغيير، وعليه فانه من المتوقع إن ترتكز الدبلوماسية العراقية خلال المدة القادمة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي ستدعم سياستها الخارجية، ولعل ابرز تلك المبادئ هو:

١. التوازن في علاقات العراق الخارجية.
٢. إبراز وحدة الموقف السياسي الخارجي للعراق ووحدة المصالح الوطنية.
٣. السعي للمزيد من الاستقلالية عن الاستقطاب الإقليمي والدولي.
٤. تصفية الملفات العالقة والمؤجلة والبدء بملفات إستراتيجية جديدة.

المقدمة

الحديث عن الدبلوماسية العراقية حيال العالم العربي بعد عام ٢٠٠٣، يعني الحديث عن مرحلة مفصلية ومهمة في تاريخ العراق الحديث، إذ مثلت هذه المرحلة انعطافة مهمة في تاريخ الدبلوماسية العراقية حيال محيطه العربي، إذ ارتبطت هذه المرحلة بحدث مهم (عُد الاخطر) في تاريخ الامة العربية، الا وهو احتلال العراق من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وتغيير نظامه السياسي الذي كان يؤمن بفلسفة معينة وينتهج سياسة تختلف تماماً عن السياسة التي اتُبعت بعد ٢٠٠٣، فقد رافق هذا الحدث تغيير في اهداف ومبادئ سياسة العراق الخارجية، فالسمات التي قام عليها النظام السياسي الجديد في العراق ذات طابع مغاير لِما كان عليه الوضع قبل الاحتلال، فقد شكلت هذه السمات مضامين رؤية سياسية مختلفة عن رؤى انظمة اقليمية موجودة في سدة الحكم ولمدة طويلة ومازالت مستمرة.

تتمثل مصالح اي دولة عبر أهداف سياستها الخارجية التي تعد الوسيلة الأساسية التي تستطيع عبرها كل دولة التعبيرعن مبادئها وتطلعاتها الإستراتيجية والدفاع عن سمعتها وهيبتها الدولية، وذلك عبر دبلوماسيتها النشطة والفعالة والتي تجسد سياستها الخارجية، وكلما كانت تلك السياسة موفقة في التعبير عن أهداف الدولة

ووحدة قرارها ومصداقيتها كلما كانت علاقاتها الخارجية تتسم بالنجاح والاستقرار وانعكست إيجاباً على بيئتها الداخلية، ومن هنا فقد اصبح العراق ومنذ تغيير النظام السياسي فيه عام ٢٠٠٣، بحاجة ماسة لدبلوماسية جديدة وبناءة لها القدرة على التعبير عن شكل ونوع وهدف التغيير السياسي والتطلعات السياسية الخارجية الجديدة للدولة العراقية وبشكل ايجابي والحفاظ على مصالح العراق وبناء صوره ايجابية لدى الدول العربية بشكل خاص والعالم بشكل عام، قائمة على أساس محو الصورة السلبية قبل عام ٢٠٠٣، وإقناع الجميع لاسيما دول الجوار بجدوى قيام عراق قوي وديمقراطي، والمساعدة في مواجهة التحديات التي تواجه العراق والتي من بينها الإرهاب والفساد والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق والحصول على الاستثمارات الأجنبية الخارجية والمساعدات اللازمة لإعادة اعمار العراق بشروط ميسرة ومقبولة، فضلاً عن تمثيل العراق في المؤسسات والمحافل الاقليمية والدولية ومختلف الانشطة الاخرى.

إلا إن االدبلوماسية العراقية خلال المدة التي تلت عام ٢٠٠٣، تميزت بإشكاليات كبيرة أفضت إلى الكثير من الإخفاقات الواضحة في انجاز المستوى المطلوب من مهام الدبلوماسية العراقية الجديدة، بسبب الإشكاليات التي أملتها قاعدة المحاصصة بشكلها الواسع، لاسيما في المجال السياسي، من شروط اضعفت العمل السياسي الخارجي، فضلاً عن استمرر التنازع في الصلاحيات الدستورية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، كما أن الدبلوماسية العراقية عانت خلال المدة الماضية من تضارب الرؤى السياسية التي تمثل وجهات النظر المختلفة للقوى السياسية العراقية المشاركة في السلطة إزاء العديد من المتغيرات الرئيسة التي تحكم السياسية الخارجية العراقية وتحدد نوعية العلاقات الدولية وبشكل انعكس سلباً على وحدة ووضوح القرار السياسي الخارجي وهكذا كان الأداء المتواضع للدبلوماسية العراقية في هذه المدة قد انعكس سلباً على علاقات العراق العربية وحد من إمكانيات الدولة في إنهاء الكثير من الملفات المؤجلة لصالحها كملف انفتاح الدول العربية، دبلوماسياً، على العراق وانهاء الخلافات معها وإقناع الجميع بأن تجربة العراق السياسية الجديدة لن تنعكس سلباً

على احد. فالدبلوماسية العراقية لم تخل من الانجازات خلال المدة الماضية ويبدو أنها ستتعزز خلال المرحلة اللاحقة لا سيما في ظل بروز قوى سياسية جديدة وحراك سياسي جديد قائم على أساس رؤى وقناعة تدفع باتجاه التغيير، فضلاً عن تصاعد ملحوظ للحضور والنفوذ الإقليمي في الشأن الداخلي العراقي. فالخبرة التي اكتسبتها المؤسسات العراقية المسؤولة عن صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي خلال المدة الماضية تعد كافية، على الأقل نظرياً، لتؤهلها إلى تصحيح أخطاءها وتعزيز انجازاتها، فضلاً عن إضافة كل ما من شأنه تعزيز علاقات العراق العربية والاقليمية والدولية، من خلال الأداء الدبلوماسي الكفء الذي يستند إلى قاعدة الاستفادة من اخطاء الماضي، ومما يدعم هذا التوجه بروز قوى سياسية عراقية تضغط في إطار العملية السياسية باتجاه تعديل مسارات السياسة الخارجية العراقية نحو المزيد من الانفتاح والتوازن في العلاقة مع دول العالم لاسيما مع الدول العربية والمزيد من المرونة تجاه العديد من القضايا الإستراتيجية، فضلاً عن عدم تجاهل دور التغيير الملموس الذي بدى على سياسات بعض القوى السياسية الأخرى بهذا النحو في تعزيز فرصة نجاح هذا الاحتمال. وقد بدا هذا واضحاً من خلال التغيير الواضح بمواقف اغلب القوى السياسية العراقية تجاه دول الجوار بشكل دعاها إلى مراجعة سياساتها في هذا المجال، فضلاً عن المجالات الأخرى من جهة، والتغير الواضح بمواقف الدول المحيطة بالعراق العربية والغير عربية باتجاه المزيد من الانغماس في الشأن العراقي وبشكل سيزيد من نفوذها في التأثير على الداخل العراقي.

اهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة اهميتها كونها تسلط الضوء على احدى اهم الموضوعات في المشهد السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، الا وهي الدبلوماسية العراقية تجاه العالم العربي، وما هي النتائج التي ترتبت على تلك السياسة خلال السنوات السابقة وما هي ابعادها المستقبلية في ظل تشكيل الحكومة الجديدة بعد انتخابات عام ٢٠١٤.

اشكالية الدراسة يحاول البحث تسليط الضوء ومعالجة اشكالية مهمة الا وهي الضبابية ي الاداء الدبلوماسي العراقي حيال الدول العربية بعد عام ٢٠٠٣.

فرضية الدراسة

وعليه تقوم فرضية الدراسة على اثبات "أن السياسة الخارجية العراقية والاداء الدبلوماسي العراقي حيال العالم العربي بدأت تشهد تحولاً وانفتاحاً كبيراً نحو المحيط العربي وتحديداً منذ تشكيل الحكومة الجديدة بعد انتخابات عام ٢٠١٤".

منهجية البحث

اعتمدنا في هذه الدراسة على مناهج عديدة لاجل الوصول الى النتائج المرجوة، فقد تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي ساعدنا في الخروج برؤية حول طبيعة تلك السياسة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان، كما أعتمدنا على المنهج المستقبلي لاجل اعطاء صورة مستقبلية حول ما ستؤل اليه سياسة العراق خلال المرحلة المقبلة مع العالم العربي.

هيكلية الدراسة

ولاجل اثبات صحة الفرضية فقد تم تقسيم الدراسة على مقدمة وخاتمة ومبحثين هي: المبحث الاول: مكانة العرب في سياسة العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣.اما المبحث الثاني: فقد خصص لدراسة مستقبل الدبلوماسية العراقية حيال العالم العربي بعد انتخابات عام ٢٠١٤.

المبحث الاول: مكانة الدول العربية في سياسة العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣

مثل احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مرحلة مفصلية في الطبيعة السياسية والقانونية لعلاقات العراق مع محيطه العربي، فبعد مرحلة من التراجع والانكفاء في علاقات العراق العربية منذ١٩٩٠، بسبب غزو العراق للكويت، كون ان هذا العمل مثل انتهاكاً لميثاق جامعة الدول العربية التي يُعد كلا البلدين عضوين فيها وخرقاً لسيادة دولة مستقلة هي الكويت، وقد ادى ذلك إلى حدوث شق في الصف العربي بسبب

تباين المواقف العربية بين مؤيد ومعارض للعمل العراقي، وهذا ما خلق ازمة حقيقية بسبب قصور ضعف الموقف العربي في حل الازمة واحتواء العراق عربياً وهو ما ادى الى تدويل الازمة، ناهيك عن ان العراق قد انتهك، بدخوله الكويت، كل القوانين والاعراف الدولية وقرارات الامم المتحدة وجامعة الدولية العربية وبالنتيجة فان التوجه العربي ازاء العراق كان يفتقد للجوانب القانونية للازمة لدعمه بالاضافة الى نقص الحافز في مدركات النظم الحاكمة، وبما ان العراق كان في مواجهة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية فهذا يعني ان وقوف العرب بجانب العراق يعني مجابهتهم للولايات المتحدة والغرب وهذا ما لا يستطيع العرب مواجهته والاستعداد له [١] .

وبالنتيجة فقد عُزل العراق مبدئياً عن محيطه العربي واصبحت الاردن هي المنفذ الوحيد له الى العالم الخارجي، لاسيما بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء)، في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، بين العراق والامم المتحدة تم بموجبه تخصيص جزء من ايرادات النفط العراقي لشراء المواد الغذائية والدواء للشعب العراقي، إذ اتاحت تلك الاتفاقية انفتاح العراق سياسياً واقتصادياً نحو بعض الدول العربية وان كان ذلك بشكل محدود وخاضع تحت الرقابة الدولية.وطيل المدة الواقعة بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٢، بقيت العلاقات العراقية – العربية ضمن أطار لا يتعدى حدود الحضور الشكلي للعراق في مؤتمرات القمة العربية كونهُ جزء من الكيان العربي ليس الا، وبشكل عام، يمكن عَد المدة التي اعقبت مذكرة التفاهم بداية جديدة للعلاقات العراقية – العربية وان كانت بداية (خجولة) الا انها كانت تمثل خطوة مهمة للعراق انذاك للانطلاق من جديد نحو محيطه الاقليمي والدولي ولكسر حاجز العزلة المفروض عليه دولياً، وفعلاً فقد بدأ العراق يشهد زيارات متتالية للعديد من الشخصيات السياسية والاعلامية والفنية العربية، كما وشهدت السنوات الاخيرة من عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٢ كسر الطوق المفروض على الطيران الجوي للعراق من خلال

[1]. ناصيف حتي، الاقليمية من منظور المشروع الحضاري النهضوي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٧٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٦٤.

بعض الزيارات التي قام بها الجهات العربية، وإن كان بشكل محدود، لدعم الشعب العراقي وتقديم المساعدات الانسانية من الغذاء والدواء[١] .

بعد العام ٢٠٠٣ حدث تغيير في النظام السياسي العراقي وتم اعادة هيكلة الدولة العراقية بمؤسساتها السياسية وقيام سلطة تشريعية منتخبة فضلاً عن تعدد مراكز القوة المؤثرة في الساحة السياسية العراقية متمثلة بالاحزاب السياسية المتعددة والنخب والشخصيات السياسية والثقافية والدينية ومنظمات المجتمع المدني والنشطاء السياسيين وتعدد وسائل الاعلام والفضائيات وحق التظاهر السلمي لتحقيق مشاركة سياسية سلمية لمعظم اطياف المجتمع في صنع القرار وبالنتيجة توسيع القاعدة الشعبية للمشاركة في صنع السياسة الخارجية العراقية، إذ احدث هذا التحول السياسي تغييراً في اهداف ومبادئ سياسة العراق الخارجية والذي ادخل المنطقة في استحقاقات سياسية جديدة وضعت دولها امام تحديات الاستيعاب والتكيف السياسي مع الواقع الجديد، فالسمات التي قام عليها النظام السياسي الجديد في العراق ذات طابع مغاير تماماً لما سبقها للنظام السابق، فقد شكلت هذه السمات مضامين رؤية سياسية مختلفة جديدة للنظام السياسي العراقي.

ومع الاخذ بالحسبان ان النظام السياسي الجديد في العراق قد ورث تركة ثقيلة من المشكلات والقضايا العالقة على الصعيد الخارجي ومنها مع الجانب العربي، فدخول العراق العراق في حربين طاحنتين مع كل من ايران (١٩٨٠–١٩٨٨) وحرب الخليج الثانية عام (١٩٩٠) والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣، بالاضافة الى حرب الاحتلال عام ٢٠٠٣، التي ادت الى تحطيم

[1]. صلاح عواد، الأمم المتحدة تعتمد مذكرة التفاهم لتنفيذ المرحلة الـ١٠ من "النفط مقابل الغذاء"،صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٨٢٦٠، ١٠ يوليو ٢٠٠١.كذلك ينظر: فيرنون لوب، مسؤولون أميركيون: منطقتا حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه تضاعفان الضغوط على بغداد وتقدمان معلومات استخبارية مهمة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٨٦٤٢، ٢٧ يوليو ٢٠٠٢. وكذلك: محمد صادق، بوش وبلير يبحثان تطبيق استراتيجية جديدة تجاه العراق، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٨١٢٤،٢٤ فبراير ٢٠٠١.

البنية التحتية للدولة، كل هذه الاحداث الكبيرة ادى الى ارباك في مسار السياسة العراقية مع محيطه العربي وهو ما يمكن ارجاعه الى ان اغلب تلك السياسات العربية والعراقية كان يتم تصريفها بصورة شخصية / كيفية، وهذا ما جعلها عرضة للتقلب بسبب غياب الاساس الموضوعي عند صنع اغلب تلك السياسات[١].

ولاجل اعادة الثقة بالفعل الدبلوماسي للحكومة العراقية داخلياً وخارجياً فان ذلك يتطلب اعادة تحديد الاهداف والادوات والوسائل لسياسة خارجية سليمة وفاعلة ومثمرة على المستوى الخارجي، تلك السياسة التي تتبنى استراتيجية ملائمة للمعطيات الجديدة للنظام السياسي الجديد في العراق والتي تعد افضل نموذج لتغيير المسار الدبلوماسي للدولة العراقية، خاصة بعد ان بدا الواقع السياسي بعد الاحتلال يشير الى ان تجاذبات العراق العربية وكأنها تؤسس لمناخ نفسي يدفعه نحو الانكفاء على الذات، او الذهاب بعيداً من محيطه العربيمتمثلا ذلك بضعف التمثيل الدبلوماسي العربي في العراق رغم المحاولات العديدة التي قام بها المسؤولون العراقيون للسعي الى تطوير علاقة العراق الخارجية واستعادة مكانته ودوره في المحافل الدولية، إذ حاولت الخارجية العراقية توضيح الكثير من إشكاليات وتعقيدات الوضع الداخلي السياسي الجديد في العراق للرأي العام العربي والدولي[٢] .

لقد اسهم احتلال العراق ببروز عدد جديد من اللاعبين على الساحة العراقية في ظل انكفاء الدور العربي، كالولايات المتحدةالامريكيةوايران التي استطاعت بناء منظومة مصالح او نفوذ في العراق سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، ويكفي ان نشير هنا الى ان ايران هي اول دولة تعترف بقيام الحكومة العراقية بعد اعلانها، فضلاً عن الدور التركي الذي فرض أجندته على الساحة العراقية بقوة سياسياً واقتصادياً.وفي ظل

---

[1]. صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد٥١، جامعة بغداد–مركز الدراسات الدولية، كانون الثاني/٢٠١٢، ص–ص ١٢٧–١٢٨.

[2]. قيس العبيدي، ضعف التمثيل الدبلوماسي العربي في عراق ما بعد الاحتلال ... الاسباب والنتائج، الحوار المتمدن – العدد:٢٤٥٩، ٢٠٠٨/١١/٨ . متاح على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=152694

هذه الاجواء لا زال الحضور العربي عن المشهد العراقي غير فاعل، ففي ظل انعدام رؤية واضحة لمستقبل العراق من جهة وسعي حثيث للاعبين الآخرين في المشهد العراقي لإقصاء أي وجود جديد على الساحة العراقية وتحديداً العربي من جهة أخرى، بقى المشهد العراقي حتى الان يفتقر الى الدور المؤمل للجانب العربي، لذا وفي ظل هذه البيئة تم رسم العلاقة بين بعض الدول العربية ومنها الأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا على سبيل المثال[١] .

اذ ان هنالك متغيرات سياسية طبعت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، في مجال علاقاته الخارجية وسياسته الداخلية، وحيث ان السايسة التي تتبعها الحكومة العراقية غير ثابتة وغير مستقرة وهي متغيرة في عالم متغير فان التفكير بوضع سياسة خارجية مختلفة عن السابق وانتهاج وسائل دبلوماسية جاذبة للاطراف الدولية وبالشكل الذي يحدد فيه الاهداف والمصالح العليا للدولة العراقية وانتقاء العقلانية في الوسائل والادوات اللازمة مع استثمار مكثف للامكانات المالية الناتجة من واردات النفط من اجل دعم وتفعيل السياسة الخارجية العراقية بالشكل الذي يكون موجهاً لتنمية الامكانات البشرية والاقتصادية والبيئية للعراق، إذ ان انسجام ووحدة السياسة الداخلية ينعكس بشكل واضح ومؤثر على الفعل السياسي الخارجي وعلى اهداف السياسة الخارجية ايضاً، فضلاً عن تاثيرها على طبيعة الوسائل الدبلوماسية من خلال استخدام ادوات ما يسمى بالقوة الناعمة والتي من شأنها ابعاد العراق عن العلاقات التصارعية سواء مع محيطه الاقليمي او الدولي، بعبارة اخرى ان تلك الوسائل تسهم بتحقيق التوازن في العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية من جهة وتوازن تلك العلاقة على الصعيد الخارجي من جهة اخرى كون ان عملية صنع القرارالسياسي الخارجي للعراق الجديد يقع تحت تأثير الاحزاب والكتل السياسية التي تشترك في السلطة، وهذا ما افتقر اليه العراق خلال المرحلة التي تلت احتلاله، فما يُعد مناسباً من

[1] رائد فوزي احمود، محددات السياسة الخارجية العربية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة السياسي، مهعد البحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد الصادر في ٢٠٠٩/٤/١٠، ص١٦.

قرار سياسي خارجي من قِبل مكون من مكونات السلطة السياسية العراقية قد يعد غير مناسب من قِبل الطرف الاخر وهذا ما احدث خلل وارباك في عمل وزارة الخارجية العراقية انعكس سلباً على سياسة العراق الخارجية،وبالنتيجة على علاقاتها الدولية والاقليمية بشكل عام والعربية بشكل خاص[١].

لقداحدث التحول السياسي في العراق تغييراً جذرياً في كيفية التعامل مع العالم الخارجي وكذلك طبيعة ونوعية الاداء الدبلوماسي الخارجي، إذ ادى الى تكوين نظام اقليمي جديد وبمعطيات مغايرة ادت الى بروز توتر وقطيعة سياسية بين النظام الجديد في العراق وبعض دول المنطقة، ربما تعود خلفية هذا التوتر الى اختلاف المرتكزات السياسية بين النظام العراقي الجديد والنظم السياسية في الدول المجاورة، إذ قام البناء السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ على اساس قاعدة دستورية تنظم عملية تداول السلطة وبيان الحقوق والواجبات للفرد العراقي على عكس بعض النظم المجاورة فهي قائمة، اما على توريث سياسي او سلطة الحزب الواحد، فقد شكل ذلك مخاوف عربية من (الديمقراطية) في العراق لانها تخشى النظام الجماهيري الانتخابي وتخشى ابراز او طرح مسألة حقوق الاقليات وغيرها من الموضوعات التي تؤثر على طبيعة العلاقات العراقية– العربية.

وما يدلل على هذا الاستنتاج، التعارض بين مخرجات السياسة الخارجية للعراق والاطراف الاخرى والنموذج التطبيقي الذي يؤكد ذلك ما حصل في الازمة اللبنانية وموقف العراق منها على عكس الدول الاقليمية التي مارست تدخلا في الوضع اللبناني، ازاء هذه التركيبة الاقليمية المختلفة كيف سيفعل العراق سياسته الاقليمية وهو كنظام سياسي جديد ينمو في بيئة سياسية شبه متنافرة، فالعراق يقع بين متناقضين اقليميين هما(السعودية وايران) يدفع العراق للبحث عن مخرج سياسي يبعده عن آثار هذا التناقض الاقليمي، فعلى الرغم من التحرك المستمر للحكومة العراقية من خلال

[1]. علاء حميد، ملامح موقع العراق في النظام الاقليمي، صحيفة الصباح البغدادية، العدد الصادر في ٢٠٠٩/١٢/٣٠.

فتح قنوات الاتصال والتواصل المستمر بالدول العربية المجاورة، الا ان الحضور العربي لا زال دون مستوى الطموحات وهذا ما دفع بهذه الدول، عندما تريد التعويض لفقدانها الدور المطلوب،للعمل على التأثير في الواقع السياسي الداخلي في العراق من اجل اعادة التوازن الستراتيجي بين نسبة التأثير الاقليمي لتلك الدول على الوضع الداخلي العراقي، وعليه فالعراق امام مأزق اقليمي يجعل من السياسة الخارجية العراقية امام تحد صعب يلزمها التفتيش عن فراغات سياسية في النظام الاقليمي من اجل الدخول فيه بشكل اكثر فاعلية وتاثير مما كان عليه قبل التغيير. فالمقارنة السياسية البارزة هي، ان العراق مقبول دولياً وغير مقبول، بشكل ايجابي، في المنظومة الاقليمية العربية، هذه الممارسة الاقليمية تدفع العراق نحو مزيد من الاهتمام بدوره الاقليمي على حساب نشاطه الدولي، فلو اخذنا معيار الاعتراف الشرعي بالنظام السياسي العراقي بعد ٩/ ٢٠٠٣/٤، نجد ان النظام العربي اخر المعترفين وبشكل متردد وهذه اشارة سياسية سلبية بعثها ذلك النظام للداخل العراقي الذي سوف يضغط بشكل ملموس لاعادة النظر بعلاقة العراق مع المنظومة الاقليمية العربية، وهذا ما خلق معادلة سياسية (غياب للدور الاقليمي / العربي فسح المجال امام تدخل دول غير عربية) اثرت بشكل سلبي في تفاعل العملية السياسية في العراق، مما جعل العراق يعيش كموقع سياسي حيوي حالة من التقاطع السياسي بين توجهات الوضع الدولي الداعم للنظام السياسي وعدم قبول النظام الاقليمي للعراق بشكل طبيعي لعودته لتحركات هذا النظام[1] .

فالجانب العربي لم يرتقي بعد الى مستوى التاثير في الاطراف الاخرى (الدولية)، لكي تستطيع تحرير افعالها واطلاق ارادتها بشكل مستقل عن الارادة الدولية التي تتحكم في صنع مستقبل العلاقات العربية البينية والذي بدا واضحاً من خلال السياسات العربية التي أُنتهجت ازاء العراق منذ عام ١٩٩٠ وحتى احتلاله عام ٢٠٠٣، لذا فان ضعف الموقف العربي وترديه في مقابل قوة الموقف الدولي/الامريكي

[1]. عبدالاله بلقزيز (واخرون)، احتلال العراق: وتداعياته عربياً واقليمياً وعربياً (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٥٦.

ازاء المنطقة العربية وعلاقتها البينية، قد جعل درجة الاستقلالية في طبيعة العلاقات العراقية/العربية ذات مستوى ضعيف ولا يرقى الى مستوى الطموح بل انه يكاد لا يذكر في احيان كثيرة، وخاصة بعد احتلال العراق[١] .

واقع الحال يشير الى ان الدور العربي في العراق كان قد واجه بعض المشكلات والمعوّقات التي قللت من حضوره العربي والاقليمي وتأثيره منذ العام،٢٠٠٣، منها بروز بعض التوجهات العراقية التي أقلقت الدول العربية، إذ ظهرت بعض الاصوات التي تنادي بالنظام الفيدرالي الذي انطوى على مشروعات للتقسيم وفقاً للخطوط العرقية والطائفية، وضعف البعد العربي في صياغة بعض بنود الدستور والسياسة الخارجية العراقية، إضافة إلى التقارير التي أشارت إلى تدخلات إسرائيلية في العراق الجديد، لذا كان الدور العربي ضعيفاً لأسباب عدة، من أهمها: التردد والتأخر في التحرك بعد تغيير النظام السياسي في العراق وعدم امتلاك رؤية استراتيجية متكاملة للتعامل مع الوضع العر اقي، والانقسام العربي بشأن ما جرى في العراق، فضلاً عن ظهور بعض الأطراف العربية بمظهر المدافعين عن طائفة معينة على حساب الاخرى وهذا ما احدث حالة من الانقسام والتوتر بين تلك الطوائف.[٢]

وعلى الرغم من مبادرة العراق بأرسال بعثاته الدبلوماسية إلى معظم الدول العربية وباقي دول العالم، فهنالك (٥٣) بعثة دبلوماسية تعمل خارج العراق وهذا العدد موزع بين سفراء ورؤساء بعثات وفي بعض الدول هناك بعثات مفتوحة بعدد محدود من الدبلوماسيين الإداريين. إذ ان العراق ليس له تمثيل مع اكثر من نصف البلدان العربية.[*]وهو امر يؤشر حالة من عدم التوافق بين الطرفين، فالمراقب لطبيعة علاقات

---

[1]. خضر عباس عطوان،العلاقات العراقية العربية: قراءة مستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد٢٤، جامعة بغداد/موكز الدراسات الدولية، حزيران/٢٠٠٤، ص-ص٩٣-٩٤.

[2]. صحيفة الشرق الاوسط، العدد ٩٤٤٩، العدد الصادر في ١١/تشرين الاول/٢٠٠٤.

*. الدول والممنظمات العربية التي لها تمثيل دبلوماسي مع العراق هي: جمهورية مصرالعربية، الامارات العربية المتحدة، الجمهورية السورية المملكة الاردنية الهاشمية، الكويت، تونس، اليمن، فلسطين، لبنان، المملكةالعربية السعودية، جامعة الدول العربية. ينظر موقع وزارة الخارجية العراقية.

العراق الخارجية مع الدول العربية سواء على مستوى التعامل الرسمي مع الحكومة العراقية او على مستوى الوفود الرسمية العراقية يجد بأن الوفد العراقي كان يعاني من انكماش وحاجز نفسي امام الوفود العربية، فضلاً عن ان البعثات الدبلوماسية العربية تتجنب الاحتكاك مع الوفد العراقي، وهذا ما اشار اليه وزير الخارجية العراقي السابق (هوشيار زيباري) من المعاناة النفسية للدبلوماسية العراقية مع الوفود العربية، اذ قال "ادعوا الدول العربية الى الخروج من حالة الانتظار في تعاطيها مع العراق" كما انه صرح قبل انعقاد القمة العربية في الجزائر في العام ٢٠٠٤ بقوله "سيطمئن الاشقاء العرب الى ان العراق لا يرغب في تصدير الديمقراطية الى الاخرين"، وعليه فان هذه التصريحات وغيرها، تشير الى ان هنالك عزلة عربية نابعة من ان العراق (الجديد) وما رافقه من تداعيات شكل نقطة غير مضيئة في تاريخ العراق السياسي منذ تأسيس الدولة العراقية، وان الزعماء الذين يحضرون مؤتمرات القمة العربية هم زعماء وقتيون في رأس السلطة العراقية وهم من صنع الولايات المتحدة الامريكية، ولو نسلط الضوء قليلاً على ما جرى في مؤتمر الجزائر، وكما جرت العادة ان يرافق امين عام جامعة الدول العربية زعيم الدول المضيفة وخلال زيارة الرئيس الجزائري بوتفليقة لـ(غازي الياور) كرئيس للعراق ويرأس وفد بلاده لمؤتمر القمة لم يرافقه امين عام جامعة الدول العربية بوصفها الجهة المشرفة على تنظيم مؤتمرات القمة العربية وترغب بانجازها كما جرت العادة عند زيارة رئيس الدولة المضيفة لبقية الوفود المشاركة بالمؤتمر ومن هذا الموقف الرسمي يتبين واضحاً ان الدول العربية كانت تنظر الى الوفد العراقي كانه حركة سياسية وليس وفداً رسمياً لدولة ذات سيادة.[١]

وعليه فقد واجهت الدبلوماسية العراقية تجاه العالم العربي صعوبات وعراقيل جمة، فالسياسة الخارجية معنية برسم التحرك الخارجي للدولة وهذا الجانب اعقد من بقية الجوانب الاخرى وذلك لان السياسة الخارجية تتعامل مع اطراف خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية وبعيدة بشكل معقد عن معرفة دقيقة بقدرات وتوجهات

[1]. قيس العبيدي، مصدر سبق ذكره.

الاخرين،لذا فان اعتماد دبلوماسيةعلمية وواقعية هو السبيل لانجاح مساعي السياسة الخارجية، فالعراق بعد التغيير الجذري الذي طرأ على موقعه في النظام الدولي وتغيير النظام السياسي الداخلي قائمة على اسس "ديمقراطية"، ووفق المفهوم الامريكي والغربي، سيؤدي بدوره (افتراضاً) الى تبني اهداف متطورة ووسائل سلمية لادارة العلاقات واستثمار امثل لطاقات وامكانيات العراق البشرية والمالية والتي ستسهم بالنتيجة في احداث نقلة نوعية لقوة ورفاهية المجتمع والدولة العراقية [١] .

واليوم، فاننا امام مرحلة جديدة في التعامل العربي الرسمي مع العراق، إذ ثمة إحساس عربي عام بأنّ الموقف في العراق يتطور لغير صالح العرب، لحساب ادوار كل من الولايات المتحدة الامريكية وايران وتركيا، كما أنّ بعض الحكومات العربية رأت أنّ من مصلحتها تقوية هذه العلاقات، إيماناً منها أنّ التطورات في العراق عامل مؤثر على الاحداث التي تشهدها المنطقة، لذلك وفي ظل هذا التحول في المواقف العربية تجاه العراق فأن اهم ما يمكن ان نشير اليهِ هنا هو تفعيل وتوظيف هذا التقارب في سبيل معالجة علاقة الدول العربية مع العراق من خلال رؤية سياسية تعيد العراق الى محيطه وهويته العربية او على الاقل تفعيل هذه السياسة بما يخدم المصالح المشتركة وهو تصحيح المواقف السابقة التي كانت لها العامل الاساس في تعميق الشرخ والفجوة بين العالم العربي والعراق وخصوصاً تلك المتعلقة بالنظرة الى الاحزاب والكتل السياسية التي اصبحت في سدة الحكم في العراق بعد العام ٢٠٠٣ [٢] .

فالطريقة التي جرى بها التغيير في العراق مثلت سابقة خطيرة في المنطقة، حيث اصبح المحيط العربي الرسمي متوجساً من عملية التغيير لاسباب داخلية واخرى خارجية وبات التعاطي مع الواقع العراقي الرسمي الجديد يتم بقلق وبخطوات مترددة وعلاقات ابتعدت فيها الصراحة والوضوح رغم ان الحكومات العراقية المتعاقبة الاخيرة حاولت تأجيل اتهاماتها لشقيقاتها حرصاً منها على تهدئة العلاقات وتوطيدها واخفاء

[1]. صباح نعاس شنافة، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

[2]. عبدالله تركماني، الفضاء العربي وتفاعلاته في التاريخ المعاصر، دار الأهالي، دمشق، ٢٠٠٦، ص٦٧.

الاتهامات والمعلومات بالتورط بدعم الارهابيين. وكخطوة لتعزيز الدبلوماسية العراقية تجاه الدول العربية، فقد بدأت القيادات العراقية تتعامل مع ملف العلاقات العراقية / العربية بحكمة عالية طوت فيها صفحة الماضي كخطوة ايجابية لتعزيز التعاون والتفاهم بين العراق واشقائه العرب الرسميين، وتطمينهم على ان وجود نظام ديمقراطي في العراق ودولة قوية مبنية على القانون والدستور سيكون ضمانة اكيدة لأمن المنطقة لا يهدد انظمتها ولا يستهدف استقرارها بينما وجود نظام حكم متطرف وعنيد ومغامر سيكون مصدر تهديد للمنطقة برمتها وسيعيد اليها محاولات عسكرة المنطقة وتأزيمها، لذلك فان الهدف لايقتصر فقط على عودة العلاقات العراقية – العربيةالى مستواها اللائق وحجمها المناسب فحسب بل العمل لايجاد شراكات استراتيجية وعلاقات اقتصادية وهذا ما يعزز الامن والتفاهم والتعاون في المنطقة ويغلق الطريق امام محاولات التدخلات في الشؤون العراقية.

ان اية محاولة لرأب الصدع في العراق واعادته (لمحيطه العربي) تحتاج الى استراتيجيات متبادلة من الجهتين العربية والعراقية، وعدم انتظار مبادرة الاخر للعمل باتجاه الطرف الثاني، فعلى الرغم من مبادرات الجامعة العربية التي اثبتت التجربة، رغم اختلاف وجهات النظر حول أدائها، انها كانت المؤسسة الوحيدة التي استطاعت لملمة جميع الاطراف العراقية على اختلاف توجهاتهم وانتمائهم للجلوس والحديث للوصول الى عقد اجتماع بين الاطراف العراقية لتاسيس دولة جديدة تقوم على مبدأ المواطنة والكفاية كما حدث في مؤتمر القاهرة عام ٢٠٠٤، اذ تبقى الجامعة العربية المكان الانسب لوضع العراق باتجاه محيطه وعمقه الاستراتيجي.[١]

وعليه لابد على الحكومة العراقية ان تقوم بتفعيل دورها الدبوماسي وان واحدة من القضايا المهمة في المرحلة الراهنة في العراق هي اعادة رسم السياسة الخارجية للدولة العراقية وبناء المؤسسات الدبلوماسية بالشكل الذي يفعل دورها عربياً واقليمياً ودولياً. فالسياسة الخارجية والدبلوماسية العراقية كانت ذات اهمية استثنائية على

[1]. عبدالله تركماني، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

الدوام وتاتي تلك الاهمية وفي المقدمة منها الموقع الجغرافي المتميز الذي يحتله العراق والتأثير الكبير الذي يمكن ان يلعبه على المستويين الاقليمي والدولي فضلاً عن قدراته الاقتصادية وخزينه الاستراتيجي من النفط الذي يجعله محط اهتمام جميع دول العالم، وعليه فهناك مسؤولية بالغة تقع على عاتق الحكومة العراقية الحالية لمعالجة الملف الدبلوماسي العراقي، اضافة الى مسؤولية العرب تجاه العراق، ويتطلب ذلك اعتماد المعايير الوطنية والنزاهة والكفاءة في اختيار الملاكات للمؤسسات الدبلوماسية التي يراد لها ان تكون المرآة العاكسة للعراق، وان تتدخل الحكومة جدياً لمنع بعض الممارسات التي تجري في بعض السفارات العراقية والتي تحولت الى منابر لبعض الاحزاب والشخصيات السياسية، فاذا ما اريد للدبلوماسية العراقية ان تحقق اهدافها فعليها ان تعمل لتطوير العنصر الاساسي للدبلوماسية الا وهو فن المفاوضات عن طريق اتباع استراتيجيات ناجحة تستخدم في المفاوضات واذا اريد للدبلوماسية العراقية نجاحات في استراتيجيتها التفاوضية عليها ان تنظر الى اي مفاوضات كمشروع تعاوني، ومن اجل ان تتعافي الدبلوماسية العراقية وتعمل من اجل خدمة العراق يتطلب منها الاتي:- [1] .

١- اختيار الدبلوماسيين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة وألايكون اختيارهم على اساس المحاصصة الطائفية.

٢- تفعيل الدور الرقابي لسفاراتنا في الخارج واجراء تقويم نصف سنوي لعمل كل سفارة وما قدمته للعراق والعراقيين الموجودين في تلك البلدان.

٣- عدم تحول السفارات الى منابر اعلامية في خدمة الحزب والطائفة التي ينتمي اليها السفير واركان سفاراته.

[1]. زهراءالحسيني، العلاقات العراقية العربية بين مخاوف الماضي وتطمينات الحاضر، متاح على الرابط:- http://alhakaek.com/news.php?action=vfc&id=5687

٤- ترشيق وزارة الخارجية من العناصر الدخيلة على العمل الدبلوماسي واعتماد الكفاءة والجانب الاكاديمي والخبرة المتراكمة اساسا للعمل في مفاصل الوزارة.

٥- عقد مؤتمرات سنوية لتقويم عمل وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية لتحديد مستوى الاداء المهني والمنجزات التي جرى تحقيقها لخدمة العراق.

٦- عدم تسييس وزارة الخارجية وان يكون استيزارها وطنيا وليس على اساس الطائفة او المذهب والجهة المستأثرة بالسلطة .

خلاصة ما يمكن قوله هنا ان العلاقات العراقية العربية، وبالرغم من حالة القطيعة والتوتر التي مرت بها بعد عام ٢٠٠٣، بدأت تنشط شيئاً فشيئاً، وهذا ما يدعو العرب الى أهمية بناء استراتيجية عربية متكاملة وموحدة للتعامل مع الملف العراقي، تتجاوز الخلافات وتتخطى صراع الأدوار التقليدي بين بعض المراكز العربية، ولكنّ الأهم هو نجاح العرب في الوقوف على مسافة واحدة من كل الأطراف العراقية، والتعاطي مع العراقيين بمعزل عن أية اعتبارات طائفية أو قومية، كما ليس مطلوباً من العرب الرهان على أي نوع من الخلافات العراقية مع دول الجوار الغير عربي، بمقدار ما هو مطلوب إدراك أنّ لديهم مصلحة في عراق موحّد، لا يتناقض مع كونه ذي نظام فيدرالي إدارياً وليس قومياً أو مذهبياً، ومستقر يمتلك حرية قراره، ولا يلعب دوراً في زيادة الخلل الذي تعاني منه المنطقة منذ الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣[1] .

وهكذا، ينبغي على الحكومات العربية ان لا تنظر إلى المسألة العراقية من زاوية مصالحها القطرية الضيقة، وعليها ان تدرك أنّ المرحلة المقبلة ستكون بالغة الأهمية في تحديد مستقبل العراق، لأنها ستشهد مراحل مهمة لصياغة نظام يُفترض أن يدوم ويصبح إطاراً مستقراً في المستقبل، وبعدها سيصبح من الصعب التأثير على مساره، ومن هنا تأتي أهمية عنصر الوقت في عودة الدور العربي النشط إلى العراق من

[1]. عبدالله تركماني، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.

جهة وعودة العرب الى المكانة الحقيقية لدى صانع القرار السياسي العراقي، لدعم جهود الشعب العراقي ومساعدته على تجاوز محنته الراهنة. لقد حان الوقت لاستعادة الدور العربي الجماعي الفاعل في العراق، من خلال دعم جهود التنمية والإعمار فيه، والمساعدة على تخليصه من ديونه، وتعزيز جهود نهوض الدولة العراقية المعافاة أمنياً، وتقف على قدميها اقتصادياً، لأنّ في ذلك إضافة مهمة للأمن القومي العربي المنشود.

المبحث الثاني: مستقبل الدبلوماسية العراقية حيال العالم العربي بعد عام ٢٠١٤

بعيداً عن كل التوترات والتشنجات التي عاشها العراق طيلة السنوات الماضية بسبب تجافي الدول العربية في علاقاتها مع العراقوما تركه هذا الانقطاع من تأثيرات جانبية على المجتمع العراقي، فان مستقبل تلك العلاقة مرهون بالسياسة الخارجية التي سيتبعها العراق تجاه جواره العربي لاسيما بعد تشكيل الحكومة الجديدة بعد انتخابات عام ٢٠١٤، برئاسة الدكتور حيدر العبادي الذي وضع منهاجه الوزاري الذي سيحدد سياسة البلاد الداخلية والخارجية خلال المرحلة المقبلة. ولعل ابرز ما جاء في هذا البرنامج:- [1].

١. ايلاءالسياسةالخارجية اهمية خاصة تقوم على اساس المصالح المشتركة.
٢. تفعيل سياسة العراق الخارجية والالتزام بسياسة حسن الجوار وعدم التدخل بالشأن الداخلي.
٣. تفعيل الادارة اللامركزية واعادة رسم سياسية الدولة.
٤. الانطلاق بثورة ادارية لاعادة بناء المؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.
٥. تقويم السياسات النفطية والمالية على اسس تنموية منصفة.
٦. اعتماد الخبرة الدولية والمحلية في التخطيط وغيرها.
٧. العمل على تحقيق امن العراق واستقراره وحماية منشآته.

[1].المنهاج الوزاري للحكومة الجديدة برئاسة حيدرالعبادي: متاح على الرابط:-
HTTP://PUKMEDIA.COM/AR_DIREJE.ASPX?JIMARE=41464

وفي حقيقة الامر، فان هذه المبادئ وغيرها رسمت ملامح السياسة العراقية الجديدة بعد انتخابات عام ٢٠١٤، والتي ارتكزت بشكل اساس على الانفتاح السياسي مع العالم الخارجي لاجل تجاوز سلبيات المرحلة السابقة والعمل على مواجهة التحديات الامنية التي تواجه العراق لا سيما بعد التطورات الاخيرة التي شهدتها بعض المحافظات العراقية والتي تمثلت بسيطرة عناصر ما يسمى بالدولية الاسلامية في العراق والشام (داعش) على تلك المناطق، وهذا ما تطلب من الحكومة انتهاج سياسة قائمة على اسس متينة لمواجهة هذه التحديات، لذا جاءت سياسة الانفتاح كاحدى تلك الحلول، فهذه السياسة مكنت، تاريخيا، الكثير من الدول التي كانت تعاني من الازمات السياسية والاقتصادية والامنية ان تتجاوز كل ذلك، وعليه فان انتهاج هذه السياسة ستسهم في تخطي الكثر من المشكلات المستعصية التي تواجه العراق، كما انها ستعمل على تحقيق الكثير من المكاسب الاقتصادية من خلال جذب الاستثمار الاجنبي ومكافحة البطالة وتاهيل البنية التحتية وتحقيق قفزة تنموية هائلة.

وعليه فانه من المتوقع إن ترتكز الدبلوماسية العراقية خلال المدة القادمة على تطبيق مجموعة من المبادئ الأساسية التي ستدعم سياستها الخارجية، علماً انها ذات المبادئ التي نادت بها الحكومة السابقة الا انها لم تاخذ طريقها في التطبيق، ولعل ابرز المشاهد المستقبلية التي ممكن ان تكون عليها الدبلوماسية العراقية خلال المرحلة القادمة هي:- [1] .

المشهد الاول:-

التوازن في علاقات العراق الخارجية، وخصوصاً الدول العربية، وذلك عبر الانفتاح عليها وتوطيد العلاقات معها، لاسيما الرئيسة منها وتلك التي توصف علاقات العراق معها بالتوتر، والانغماس أكثر بالقضايا العربية كنوع من تعزيز الثقة مع الدول العربية وإثبات أن الدور العراقي في الإقليم العربي دور ريادي وبناء، مع عدم إثارة

[1]. سعد السعيدي، المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات ٢٠١٠، مجلة وحدة البحوث والدارسات السياسية، العدد١٣، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٢٣.

الهواجس للدول الأخرى باحتمالية تغير سياسة العراق الخارجية تجاههم وهو الأمر الذي يضفي على علاقات العراق الخارجية نوعا من التوازن والاستقرار ويمنح المؤسسات العراقية المسؤولة عن صنع القرار، مرونة وسعة للتحرك ويزيد من فرص النجاح.

المشهد الثاني:-

إبراز وحدة الموقف السياسي الخارجي للعراق ووحدة المصالح الوطنية حيث سيفرض الواقع السياسي الجديد على القوى السياسية العراقية المختلفة تغيير أسلوبها في التعبير عن رؤاها ومصالحها وسياساتها المتمثل بعدم ثبات مواقفها إزاء الثوابت والمتغيرات بل وحتى المبادئ الإستراتيجية للدبلوماسية العراقية وعدم التردد في التعبير والدفاع عنها في المحافل المحلية والإقليمية والدولية وبشكل عكس حقيقة وجود اختلاف في النظر للمصالح الوطنية التي يعبر عنها من خلال مواقف سياسية خارجية مختلفة ومتضاربة أحيانا والانحياز للسياسات الخارجية للدول التي تتبنى وجهات نظرها على حساب وحدة وتكامل عوامل قوة الدبلوماسية العراقية، والاستعاضة عنه بأسلوب يضع حدا لهذه التناقضات والتباين في المواقف المختلفة عبر الإدراك المشترك، الذي بدا واضحاً، عند اغلب القوى السياسية بعدم جدوى الأسلوب السابق للقوى السياسية وضرورة التعبير عن المصالح العراقية من خلال انتهاج سياسة منسجمة مع الرؤى المشتركة للقوى المشتركة في العملية السياسية.

المشهد الثالث:-

السعي للمزيد من الاستقلالية عن الاستقطاب الإقليمي والدولي، حيث يتبادر للمراقب المتخصص بالشأن العراقي أن المرحلة السابقة اتسمت ببيئة داخلية عراقية مؤاتية للتدخل والتأثير الخارجي في الشأن الداخلي مقابل قصور واضح في قدرات العراق على التأثير المتبادل حتى أصبح الوضع الداخلي العراقي ميداناً لتصارع الإرادات الدولية والإقليمية المختلفة وبشكل اثر على المصلحة الوطنية العراقية.

المشهد الرابع:-

تصفية الملفات العالقة والمؤجلة والبدء بملفات إستراتيجية جديدة، وهذا المبدأ قائم على أساس مشهد احتمالي يفترض تطبيق المبادئ الثلاثة السابقة، حيث ستتهيأ بعدها مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية، ممثلة بالسلطة التنفيذية لاسيما رئيس الوزارء ووازرة الخارجية، والسلطة التشريعية حيث يملك مجلس النواب الوسائل الكافية للتأثير بتوجهات وشكل وطبيعة الدبلوماسية العراقية.

ان سياسة الانفتاح على العالم عامة ودول الجوار خاصة كانت الخيار والشعار الذي اعتمدته الحكومة العراقية بعد انتخابات ٢٠١٤، إذ تبنت حركة دبلوماسية اقليمية وعربية وعالمية لاجل تهيئة بيئة اقليمية وعربية داعمة لاستقرار العراق امنيا، هذا وقد ظهر، ومنذ البداية، تحسن كبير في مواقف العراق مع العرب، وارتفعت وتيرة العلاقات مع دول الجوار التي ربطته معها في الماضي علاقات متشنجة ومقاطعة تارة اخرى، بالرغم من ان تلك الدول ترتبط فيما بينها بعلاقات يحكمها التوتر والريبة في اكثر الاحيان لاسبابعقائدية وتنافسية للسيطرة والتحكم بالمنطقة لاسيا العراق الذي وجدت فيه تربة خصبة للتدخل وزرع الفوضى واحداث اكبر الضرر بالبنية الاقتصادية والاجتماعية وزرع عوامل الفرقة في ظل ضعف الحكومة العراقية، خاصة في ظل التحديات الامنية الاخيرة، التي تجمع فرقاء لديهم اختلافات منهجية اكثر مما لديهم من المشتركات مما يساهم باستمرار اثارة الخلافات السياسية التي تهدد الاستقرار الامني وتشجع الارهاب والفساد المالي والاداري وتراجع دور التنمية الاقتصادية[1] .

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه الحكومة الجديدة في موضوع توطيد علاقات حسن الجوار مع الدول العربية بسبب تراكمات المرحلة السابقة، الا ان الحكومة الجديدة استطاعت، وخلال مدة قصيرة، من ان تبدأ بفتح صفحة جديدة من العلاقات مع جميع الاطراف عربياً كان ام اقليمياً ام دولياً، قائمة على اساس المصالح

[1]. امنة محمد علي، العراق ودول الجوار.. سياسة الانفتاح وابعادها الاقتصادية، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٢، جامعة بغداد/مركز الدراسات الدولية، نيسان/٢٠١٢، ص-ص ١٠٨-١٠٩.

المشتركة بناءاً على ما جاء في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥(المادة الثامنة)، والتي تؤكد على مبدأ حسن الجوار في علاقات العراق الخارجية والتي اصبحت ركناً اساسياً من اركان سياسته الخارجية [١] .

كما ان سياسة الانفتاح هذه مهمة وضرورية في المرحلة الراهنة لاجل تطوير العملية السياسية ودعم الحكومة الجديدة وتحقيق الامن والاستقرار، ويبدو اليوم ان تحركات الحكومة الجديدة انطلقت في اطار التوجيهات المهمة لرئيس الوزراء الحالي (حيدر العبادي) ويتضح ذلك من خلال البرنامج الوزاري لحكومته والذي حدد فيها سياسة العراق المقبلة، إذ حظيت حكومة العبادي وبرنامجه الوزاري بقبول وترحيب عربي لافت للنظر من خلال دعم كل من الاردن ومصر والسعودية وسوريا واليمن وتونس والعديد من الدول العربية لتشكيل الحكومة العراقية، معربين عن املهم في ان تشهد المرحلة المقبلة تطوراً في العلاقات بين الجانبين. ولعل ابرز مظاهر الدعم العربي لتشكيل الحكومة الجديدة الحضور المؤثر للتمثيل الدبلوماسي العربي الموجود في العراق خلال مراسيم تشكيل الحكومة، اذ حضر ممثلوا سفارات وقنصليات كل من مصر وتونس وسوريا ولبنان وارتيريا والامارات والاردن وفلسطين واليمن والبحرين وممثل عن بعثة جامعة الدول العربية[٢] .

وجاءت اولى خطوات سياسة الانفتاح السياسي العراقي هو حضور العراق الى المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب الذي عقد في مدينة جدة السعودية بعد دعوة وزيرالخارجية السعودي سعود الفيصل لتعطي دليلاً على ان ما تمر به المنطقة من احداث وخاصة في العراق لا يمكن الوصول لحل لها دون مشاركة فاعلة للعراق، ولتعطي الرغبة الواضحة للطرفين بفتح صفحة جديدة من العلاقات والتي شابها الكثير من التأزم خلال المدة الماضية، فالعراق والسعودية لهما ثقلهما الواضح في المنطقة

[1]. سعد حقس توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وايران، مجلة العلوم السياسية، العدد٤١، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، تموز/كانون الاول ٢٠١٠، ص١٠.

[2]. المقالة متاحة على الرابط:www.alittihad.ae/details.php?id=70315&y=2014

سياسياً واقتصادياً وبشرياً ولا يمكن بنظر الكثيرين استمرارية تأزم العلاقة بينهما والتي فرضتها ظروف معينة ادت الى اتهامات متبادلة بالتدخل السلبي بشؤون احدهما الاخر. ومع هذا وذاك الا ان الظروف الحالية تجبر الطرفين لكي يفتحوا صفحة جديدة من العلاقات بينهما وان تطوى صفحة الماضي بسلبياتها لان الخطر الموجود يستهدف الجميع دولاً وشعوباً ولا ينظر الى هذه الدولة او هذا الشعب نظرة قومية اوطائفية وانما ينظر على ان الجميع اعداء يجب القضاء عليهم[١] .

وقد تجسد البرنامج الحكومي العراقي على ارض الواقع من خلال الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء العراقي الى الاردن في تشرين الاول/٢٠١٤، التقى خلاله بالعاهل الأردني عبدالله الثاني ورئيس الحكومة عبدالله النسور، وبحث معهما القضايا المشتركة، لا سيما ما يتعلق بتهديدات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في المنطقة، مؤكداً إن الحكومة العراقية "حريصة على توثيق علاقاتها مع دول الجوار"، مؤكدا ضرورة "ربط المصالح السياسية والاقتصادية والتجارية بين الجانبين، وتضمنت اللقاءات بين الجانبين بحث مشروع مد أنبوب للنفط بين البلدين، يصبح بموجبه ميناء العقبة أحد المنافذ الاستراتيجية لتصدير النفط العراقي وتزويد الأردن بجزء من احتياجاته من النفط[٢] .

تلت تلك الزيارة وزيارة رئيس الجمهورية فؤاد معصوم الى السعودية خلال الشهر ذاته، فبعد سنوات طوال من البرود في العلاقات بين العراق والسعودية، جاءت هذه الزيارة الى المملكة كفرصة لإعادة الدفء بين بغداد والرياض، وإزالة التشنج الذي طالما استمر بينهما على خلفية مواقفهما المتضادة حيال التطورات الإقليمية، بدءاً من موقف المملكة تجاه التغيير الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ومروراً بالأزمة

[1]. مؤتمر جدة بداية عودة العلاقات الاخوية بين العراق والسعودية. متاح على الرابط:-
http://ninanews.com/arabic/News_Details.asp?ar95_VQ=HGJIKL

[2].العبادي في الأردن وملف الإرهاب يتصدر الأجندة. مقالة متاحة على الرابط:-
http://www.radiosawa.com/content/abbadi-jordan-isis-/260430.html#ixzz3OjfbmMJQ

السورية التي ألقت بظلالها على العراق، وصولاً الى بروز تنظيم "داعش" وتهديده لمنطقة الشرق الأوسط برمتها[١] .

كما قام رئيس مجلس النواب سليم الجبوري في تشرين الاول ٢٠١٤، بزيارة الكويت على رأس وفد برلماني كبير في زيارة رسمية التقى خلالها بأمير دولة الكويت وولي عهده ورئيس مجلس الأمة لبحث عدد من الملفات المشتركة وفي مقدمتها تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين[٢] . وتلت تلك الزيارة زيارة الى المملكة الاردنية في تشرين الثاني من العام ذاته، وقد تناولت تلك الزيارة عدد من القضايا البرلمانية والمشاكل والتحديات التي تواجه البلدين[٣] .

واستمر التحرك الدبلوماسي العراقي نحو الاقطار العربية، حيث جاءت زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي الى الامارات العربية المتحدة كعنصر داعم للتوجه العراقي نحو محيطه العربي وكخطوة اخرى لتعزيز السياسة العراقية واعطائها قوة دفع اضافية لتوثيقأواصرالعلاقات الثنائية بين البلدين.[٤]

اعقبت تلك الزيارة، زيارة اخرى لرئيس الوزراء الى دولة الكويت، بحث خلالها مع المسؤولين الكويتيين سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع في العراق والمنطقة، فضلا عن الملفات المشتركة بين البلدين[٥] .

وعليه فقد كانت تلك الزيارات تهدف الى تقوية العلاقات مع دول الجوار العربي وعودة الدفء بين العراق ومحيطه العربي، وإزالة التشنج الذي طالما استمر مع العديد من البلدان العربية على خلفية المواقف المتضادة حيال التطورات التي شهدتها

---

[1]. زيارة معصوم للسعودية .. بداية لعودة علاقات دافئة بين بغداد والرياض، ١٢ تشرينالثاني ٢٠١٤.
http://www.alsumaria.tv/news/115889

[2]. سليم الجبوري يصل الى الكويت في زيارة تستغرق ثلاثة ايام لبحث الملفات المشتركة وتعزيز العلاقات
http://alsadrtimes.com/new/index.php/permalink/10166.html

[3]. سليم الجبوري يصل الى عمّان في زيارة رسمية
http://almasdarpress.com/index.php/political/15145.html

[4]. العبادي يصل الى الامارات في زيارة رسميةhttp://www.alsumaria.tv/news/119602

[5]. صحيفة "الجريدة" الكويتية، العدد الصادر في٢١كانونالأول ٢٠١٤.

السياسة العراقية، واذا ما نجحت السياسة الخارجية العراقية في هذه الأهداف، ولو بالحد الأدنى، فأن ذلك سيكون مدخلها للشروع بملفات جديدة بعد أن تقتنع الدول العربية بتوافر الشروط اللازمة لاستئناف هذه الملفات والتي من أهمها ملفات الأعمار والاستثمار والاستقرار الاقتصادي الناتج عن الاستقرار السياسي النابع بدوره من خلال إقامة أفضل العلاقات الدبلوماسية المتوازنة مع الدول العربية التي

وفي كل الأحوال فأن الدبلوماسية العراقية في المرحلة القادمة ستواجه تحديات بالغة الصعوبة يتطلب منها انجازها وبطريقة مرضية من حيث حسن الأداء (فعلى قدر التحدي تولد الاستجابة)، إلا أن العجز عن تحقيق جميع الأهداف المستقبلية للدبلوماسية العراقية لا يعني بكل الأحوال فشلها في التصدي لمسؤولياتها المنتظرة، فجسامة المهام وتعقد الظروف المختلفة المحيطة بأداء مؤسسات السياسة الخارجية يجب أن تؤخذ بالحسبان في أي معادلة ترمي إلى قياس أداء مؤسسات صنع السياسة الخارجية ودورها في خلق علاقات دولية جيدة ومثمرة.

الخاتمة

خلال السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، مرت الدبلوماسية العراقية بمراحل ومنعطفات كبيرة تركت اثرها على علاقات العراق الدولية من جهة وعلى العلاقات البينية بين البلدان العربية من جهة اخرى، فالظروف التي مر بها العراق على مدى السنوات السابقة اثرت على علاقات العراق مع البلدان العربية سلباً وايجاباً، حيث ان تلك العلاقة اصابها الفتور والقطيعة وبات العراق بمعزل عن العالم العربي، واستمر الحال على ما هو عليه حتى مدة ليست بالبعيدة وهو ما اثر على مكانة وموقع العراق في المنطقة العربية.

الا انه بعد الانتخابات الاخيرة عام ٢٠١٤ وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة حيدر العبادي والتي تبنت برنامجاً شاملاً للسياسة الجديدة للحكومة المقبلة قائمة على اسس ومبادئ جديدة تتوافق مع التغيير والتحديات التي تواجه العراق في المرحلة الراهنة، ولهذا ستكون المهمّة الأساسية لحكومة العبادي، بناءاً على ذلك،

أبعد مدى، وأوسع من مواجهة حزمة المشكلات البنيوية، المعقَّدة والمتراكمة التي تعانيها الدولة العراقية ما بعد عام ٢٠١٤، من فشل في الوفاء بالخدمات الأساسية واخفاقات السلطة التنفيذية، واقتصاد ريعي يكرِّس تبعية المجتمع للدولة، مع تعثُّر المؤسسات السياسية وارتباك العلاقة بينها، وترهُّل القطاع العامّ، وتأخُّر إقرار الإطار التشريعي المكمل لبنية الدولة الضامن لطبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية ولحقوق المواطنة الأساسية.

المهمة الأساسية والخاصة بالنسبة إلى هذه الحكومة هي صيانة الوحدة الوطنية العراقية. وقد شكَّل سقوط الموصل دلالةً رمزيةً كبرى لتهديد حقيقي على كيان الدولة العراقية تفكّك البلاد التي افتقرت، على الدوام، إلى سياسات جامعة، تؤمن بأنّ النظام السياسي ينبغي أن يؤمِّن للجميع مشاركةً مرنةً وفاعلة، بدلاً من التنافس التناحري الذي يشكّل خطراً وجوديّاً على الدولة. وبالتحديد، ستكون أمام حكومة جديدة مهمتها الرئيسة هي:-

الأولى: إطلاق مسار إصلاح جذري طويل الامد لمعالجة أزمات النظام السياسي الذي نشأ منذ عام ٢٠٠٣، وأوصلت هذا النظام إلى حافة الانهيار بسبب بعض السياسات التي اخفقت في علاج المشكلات التي واجهت البلد. لذا تضمن البرنامج الحكومي الذي أعلنته الحكومة أمام مجلس النواب، "وثيقة الاتفاق السياسي" بين القوى الرئيسة، تضمنَ مفاصل أساسية في هذا المسارالإصلاحي.

الثانية: أمام الحكومة الجديدة مهمة المساهمة، من خلال سلوكها وسياساتها، في مواجهة التهديد الامني المتمثل بخطر (داعش).

وعلى إثر هذا التغيير فقد كان من المتوقع ان تشهد العلاقات العراقية العربية نشاطاً وانفتاحاً كبيرين في ظل سياسة الانفتاح التي انتهجتها الحكومة الجديدة، وعليه فانه في ظل المعطيات الراهنة، يمكن القول بان مستقبل السياسة العراقية تجاه العرب ستكون حافلة بالتعاون والانفتاح خلال السنوات القادمة لاسيما وأن العملية السياسية في العراق بدأت بالنضوج والاستقرار شيئاً فشيئاً واطمئنان العرب الى ان التغيير الذي حصل في العراق سيكون باتجاه تحسين العلاقات وتجاوز السلبيات السابقة.

Iraqi diplomacy towards the Arab world after 2003 "Analytical study"

Talk about the Iraqi diplomacy towards the Arab world after 2003, I mean talk about the pivotal and important stage in the history of modern Iraq, as this stage, represented an important turning point in Iraq's history of diplomacy towards the Arab yolk, this stage has been associated with an important event \ in the history of the Arab nation, namely the occupation of Iraq and change its political system.

And characterized the Iraqi Aaldblomaseh during the period that followed in 2003, a large Bachkalaat led to a lot of the obvious failures in completing the required level of the new Iraqi diplomatic tasks, because of problems that were dictated quotas base broad form, especially in the political sphere, one of the conditions weakened external political action, as well as about Astmrr conflict in the constitutional powers between the central government and local governments, and the Iraqi diplomatic suffered during the last term of conflicting political visions that represent different views of the Iraqi political forces to participate in power over many of the key variables that Iraqi foreign political control and determine the quality of international relations.

However, the Iraqi diplomacy was not without achievements during the last term and they seem to be enhanced during the next phase, especially in light of the emergence of new political forces that new political movement based on the conviction is pushing for change, and therefore it is expected that the Iraqi diplomatic based in the coming period on a set of the basic principles that will support its foreign policy, and perhaps the most prominent of those principles is: